إعلان ناغويا

بشأن التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي

نحن، ممثلو المؤسسات والوكالات المعنية بسياسات التعاون الإنمائي والشركاء المشتركون في المنتدى رفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي، المنعقد في ناغويا، اليابان، في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بمناسبة الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي:

نقر بأن التنوع البيولوجي يوفر وظائف أساسية لدعم الحياة وخدمات النظم الإيكولوجية مثل إنتاج الأغذية وتنقية المياه وتخصيب التربة وتنظيم المناخ؛ وأن الفقراء يعتمدون بصفة خاصة وفي كثير من الأحيان بشكل مباشر على النظم الإيكولوجية المستدامة والسليمة لسبل عيشهم؛ وأن النظم الإيكولوجية المدارة جيدا يمكن أن تساعد في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، مما يسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ وزيادة المرونة أمام هذه الآثار، ويسهم في التكيف معه؛

نرحب بالقرار المعتمد خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة الأهداف الإنمائية للألفية في نيويورك في سبتمبر/أيلول 2010 الذي يشدد على أهمية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الصحية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة القضاء على الفقر؛

نؤكد من جديد أن الملكية الوطنية والقيادة لا غنى عنهما في عملية التنمية ونكرر أن كل بلد يتولى المسؤولية الأولية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية الذاتية وأنه لا يمكن المبالغة في أهمية دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية؛

نعرب عن تقديرنا لعمل مبادرة التنوع البيولوجي من أجل التنمية والقضاء على الفقر التابعة لأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

نشدد على أهمية استغلال الفرصة التي سيتيحها التنقيح الوشيك للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لإدراج الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في استراتيجيات الحد من الفقر أو الخطط الإنمائية الوطنية المماثلة؛

نرحب بتقرير اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الذي يبين أن رأس المال الطبيعي – النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية القابلة للتجديد التي لدينا – يرتكز عليه الاقتصادات والمجتمعات ورفاه الإنسان؛

نرحب ببيان السياسة العامة بشأن إدراج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المرتبطة به في التعاون الإنمائي الذي أيده الاجتماع رفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنعقد في عام 2010؛

وإذ نشير إلى الالتزامات الواردة في إعلان باريس التي تفيد بأن فعالية المعونة تتطلب الملكية القطرية والاتساق والمواءمة وتقاسم المسؤولية فضلا عن الإدارة لتحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة، وجدول أعمال أكرا للعمل الذي يتطلب التزامات لدعم الملكية القطرية بما في ذلك من خلال الاستعمال الأوسع نطاقا للنظم القطرية وتوفير تنمية للقدرات "مدفوعة بالطلب"؛

وإذ نقر بأهمية احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لأن التنمية تؤثر على مناطقهم وسبل عيشهم التقليدية؛

Secretariat of the Convention on Biological Diversity
United Nations Environment Programme
413 Saint-Jacques Street, Suite 800, Montreal, QC, H2Y 1N9, Canada
Tel : +1 514 288 2220, Fax : +1 514 288 6588
secretariat@cbd.int www.cbd.int

نقر أيضا بالحاجة إلى:

- التشديد على الهدف الرئيسي المتمثل في تشجيع النهوج الإنمائية التي تؤدي إلى أدنى آثار على الموارد البيولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية والتي لا تلحق ضررا لا يمكن إصلاحه، مما يسهم في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

- تشجيع أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤدي إلى القضاء على الفقر وحفظ التنوع البيولوجي وحفز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية مثل إزالة الحوافز الضارة وفرض ضرائب متعلقة بالبيئة وأنماط الاستهلاك المستدام؛

- تحسين صنع القرار المتعلق بإدارة النظم الإيكولوجية من خلال الاستعمال المنهجي لأدوات التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر التراكمي وتقييم الأثر البيئي؛

- دعم الوسائل التنظيمية والطوعية لزيادة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للوكالات الإنمائية وشركائها في تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية القطاعية مثل الزراعة وإدارة المياه والطاقة والبنية التحتية والمنتجات الصناعية والتنمية الحضرية وخاصة عن طريق تعزيز استعمال تقييم الأثر البيئي وتطبيق الأهداف التي تؤدي إلى تجنب الآثار السلبية على التنوع البيولوجي والتخفيف من حدتها وتعويضها؛

- تشجيع الاستثمار في أطر حوكمة تتسم بالشفافية والمساءلة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لبناء المرونة اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدة تغير المناخ؛

- دعم الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها وضمان أوجه التآزر الإيجابية لهذه الإجراءات مع حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وهياكل الحوكمة الوطنية للغابات التي تتسم بالشفافية والفعالية، وفي الوقت نفسه احترام معارف وحقوق وسبل عيش الشعوب الأصلية وأعضاء المجتمعات المحلية؛

- تناول الأبعاد الجنسانية لإدارة التنوع البيولوجي مع الأخذ في الحسبان أدوارها المختلفة في إدارة خدمات النظم الإيكولوجية وموارد التنوع البيولوجي؛

- النظر في تحسين دقة مؤشرات قياس مساهمة وكالات التعاون الإنمائي في التنوع البيولوجي العالمي وخدمات النظم الإيكولوجية كجزء من عملية استعمال علامات ريو؛

- تعزيز الجهود المستمرة لتحسين أوجه التآزر وتقاسم الخبرات فيما بين وكالات التعاون الإنمائي لتحقيق أمثل اتساق بين القضاء على الفقر وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والنظم الإيكولوجية الصحية.

26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، ناغويا، اليابان